الاجزاء التي لا يتجزى مطلقا انما يكون كذلك للاجزاء عندهم احيانا ما فرضناه بالقوة قوله مالا يتجزى اصلا لا
قطعا ولا كسرا ولا وهما ولا فرضا سواء كان عدم التجزي بجهة فقط كالسطح الجوهري او في جهتين كالخط الجوهري كذلك
او في الجهات كالجزء الفرد وليس المراد بهذا الاخير كما يقتضيه ظاهر قوله الذي يقال له الجزء الفرد مقصود الحكماء والمراد من
اتصال الجسم قبوله القسمة الى لا نهاية بالقوة انما تتم به فان الاحتمالات اعني ما ذكرت مفصلا ترتقي الى
اربعة وعشرين من نوع واحد ومن انواع مختلفة لا الاكثر من ذلك فابطال كلها سوى ما هو المقصود منها انما تتم
بابطال الخط الجوهري والسطح الجوهري والجزء الفرد مطلقا فلا بد من حمل كلام الشارح عليه ولو حمل قوله الذي يقال
له الجزء الفرد ان المراد بلفظ الفرد المعنى اللغوي الشامل للجميع او يكون المراد بقوله يقال له في بعض الصور ولكن ان
يحمل قوله لا يتجزى على سلب التجزي في جميع الجهات ويقدر ساير ما في حكمه بعد قوله يقال له الجزء الفرد وقال انما تعرض الشارح
لشهرة مذهب جمهور المتكلمين من قولهم تركيب الجسم من الجواهر الفردة اكتفى عليه ثم بيان المذهب التعليم لكي يستقل
من ابطاله الى ابطال ما في حكمه قوله ان المقصود في هذا الفصل اه فان المقصود في هذا الفصل اثبات الاتصال ليس
لتنقيح مبدء المقصود الفصل الاتي وانما نظر في اثبات الاتصال نفي التركيب من الاجزاء واما ابطال الجزء في
نفسه فيحتوي على امر زايد خارج عن المقصود فلا ينظر اليه ههنا قوله ففيه صعوبة الخ لان اثبات الذاتيات
للشيء لا يكون مسئلة لواحد من العلوم فان البحث فيها انما يقع عن العوارض دون الذاتيات كما تقرر في موضعه
والبحث عن ثبوت الذاتيات للذات بين لا يحتاج الى النظر فذكره في المسايل لا يكون الا نظريته وهذا بحسب الجلي من النظر
واما بحسب النظر الدقيق ففي كلا الوجهين نظر اما بيان وجه النظر في الوجه الثاني فظاهر فان ثبوت الذاتي للذات
قد يكون نظريا بل قد يكون ثبوت الذات للذات ايضا نظريا كما تقرر عندهم ان الحمل الاولي قد يكون نظريا وذلك عند
عدم تصور الشيء بالكنه واما اذا تصور بالكنه فيجزم بعد تصوره كذلك بكون ثبوت الذاتيات بديهية غير محتاج في
الى النظر وذكروا اما بيان وجه النظر الاول فهو انا لا نم ان اثبات الذاتي للشيء لا يكون مسئلة لشيء من العلوم بل القدر
المسلم ان اثبات ذاتيات موضوع العلم يكون مفروغا عنه في ذلك العلم فلا يكون اثبات الاتصال للجسم من
الطبيعي ولا صعوبة في جعل هذه المسئلة من الالهية فان موضوعها الموجود المطلق والاتصال من عوارضه
الذاتية وان لم يكن كذلك بالنسبة الى موضوع المسئلة وتحقيقه على ما ادى اليه نظري ان الاتصال الجوهري

اذا صدر عن الجاعل فلا يكون في مرتبة صدوره الهيولى ولا الجسم المطلق ولا عوارضه فان الهيولى متاخرة
عنه بمرتبة والجسم المطلق بمرتبتين والخاص بثلث مراتب كذا عوارض كل واحد منها يكون متاخرة فالمتصف
بالاتصال في تلك المرتبة انما يكون الموجود المطلق ولا يكون شيء من هذه الامور واسطة في العروض ولا احد قسمي الواسطة
في الثبوت واما غير هذه الامور فالضرورة قاضية بانتفاء كلا القسمين منه فيصدق تعريف العرض الذاتي
على الاتصال بالنظر الى الموجود المطلق ولكن الاتصال اخص منه فان الاخص والاعم ليسا داخلين في العوارض الذاتية
وانما ينافي كونه عارضا بواسطة الامر الاخص او الاعم واسطة في العروض او احد قسمي الواسطة في الثبوت
فانقض فانه ساقط عن درجة قوله لكن يرد عليه الشيء اه وانت تعلم ان هذا الايراد في غاية السقوط فان المساوقة
على ما هو المتعارف فيما بينهم عبارة عن نسبة بين الشيئين بحيث يكون كل واحد عارضا للشيء بالذات ولا
يتخلف احدهما عن الاخر في مرتبة من المراتب النفس الامرية اي لا يكون الشيء الثالث متصفا في مرتبة من
المراتب النفس الامرية الا وهو متصف بالاخر فيها كالوجود والتشخص فان الموجود لا يتصف بالوجود في مرتبة من
المراتب الا وهو متصف بالتشخص فيها وهذا المعنى لا يتحقق فيما بين الاتصال الذي هو فصل الجسم الطبيعي وقبول
القسمة بالقوة الى غير النهاية فان الاتصال المذكور عبارة عن القابل للابعاد الثلثة على الاطلاق من غير ان
يوجد معه تعيين مقداري وعروض القسمة بل صلاحيتها انما يكون في مرتبة متاخرة عن مرتبة ذاته اعني
بعد عروض المقدار كما ستحققه فلا يكون مساوقا له على ان المساوقة بهذا المعنى بين الاتصال وقبول
القسمة لو سلمت وجودها ايضا فلا نم ان مفروغية البحث عن الاتصال الذي هو فصل الموضوع يستلزم
مفروغية البحث عن قبول القسمة فان العينية والذاتية والمساوقة قد يكون نظرية فلا يلزم من مفروغية
احد الطرفين بهذه النسبة مفروغية الطرف الاخر وكذا لو اريد من المساوقة اللزوم فانه ايضا لا يستلزم ولك
نعم لو تحقق اللزوم البين بينهما لاستلزم المفروغية ولكن اللزوم بهذا المعنى فيما ليس بمتحقق فان
محمد بن الشهرستاني قايل بالاتصال ولا يقول بقبول الانقسام الى لا نهاية لكن ههنا يرد شيء اخر وهو
ان قبول القسمة بالقوة الى لا نهاية وان كان عارضا للجسم الطبيعي لكن لا يحتاج في العروض الا الى المادة فان المراد
بالقسمة ههنا اعم من الوهمية والفرضية والانفكاكية ولا شك ان المعنى الاعم لا يحتاج الا الى المادة قوله

Copyright © King Saud University